

The Economic Impacts of the Price Policies Case Study (Rice in Egypt)

Attiat M. El. Abo-Zaid and Fatma A. Mansour

Agri-Economics - faculty of Agriculture - Cairo University

الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية على إنتاج محصول الأرز في مصر

عطيّات محمد السعيد أبو زايد و فاطمة عبد الشافي منصور

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

المخلص

يأتي محصول الأرز في مقدمة المحاصيل الاستراتيجية والغذائية الرئيسية في مصر، نظراً لاعتماد الكثير من المستهلكين على مختلف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية عليه كمصدر للطاقة فهو يمثل الغذاء الاساسي للمواطن المصري. وتتحصر مشكلة البحث في تقييم التدخل الحكومي المباشر او غير المباشر في السياسة الزراعية التسعيرية المرتبطة بمحصول الأرز في مصر سواء كان ذلك للمنتج المحلي او لمستلزمات الانتاج ويهدف البحث الى دراسة تطور زراعة الأرز في مصر، حيث يتبين من دراسة تطور المساحة المزروعة بالأرز في مصر أنها بلغت اقصاها عام 2015 بنحو 9,1 مليون فدان، كما بلغت المساحة اثناءها عام 2010 بنحو 071,1 مليون فدان، كما يتبين زيادة المساحات المزروعة بمحصول الأرز بداية من عام 2011 وذلك نتيجة لغياب الرقابة بعد 25 يناير، كما يتضح ان صادرات مصر من الأرز بلغت اقصاها عام 2006 بنحو 1203 ألف طن، كما بلغت اثناءها عام 2010 ، كما أن نسبة الصادرات من الإنتاج قد بلغت حديها الأقصى والأدنى عامي 2004 و2014 بنحو 8,17% و8,3% على الترتيب. كما يهدف البحث إلى قياس الميزة النسبية في إنتاج محصول الأرز وذلك من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسات السعرية للتعرف على مؤشرات الحماية السعرية ممثلة في معاملات الحماية الاسمية والفعالة ومؤشرات الميزة النسبية ممثلة في معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول الأرز على مستوى الجمهورية والمحافظات، ومن خلال مصفوفة تحليل السياسة تبين أن معامل الحماية الاسمي لمحصول الأرز قد بلغ اثناءه بنحو 32,0 عام 2008، بينما بلغ اقصاه بنحو 83,0 عام 2003، كما يتضح أن معامل الحماية الاسمي اقل من الواحد الصحيح حيث يشير ذلك الي ان الاسعار المحلية اقل من نظيرتها العالمية وهذا يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتج الأرز في مصر. كما تبين ان معامل الحماية الفعالة قد بلغ اثناءه عامي 2008، و2009 بقيمة 29,0 و42,0 على التوالي بينما بلغ اقصاه عام 2001 حيث بلغ 84,0. كما تبين من معامل تكلفة الموارد أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز وأن هذه الميزة تتحسن وتزيد في بعض المحافظات عن الأخرى. كما هدف البحث إلى حساب نموذج التوازن الجزئي حيث تبين أن الضرائب الضمنية التي يتحملها المنتجون انعكست في صورة دعم ضمني للمستهلك، مما أدى لزيادة فائض المستهلك على حساب فائض المنتج. كما أن الدولة تتحمل اعباء ناشئة عن قيمة صافي الخسارة على مستوى المنتج وصافي الخسارة على مستوى المستهلك تتمثل في صافي الخسارة المجتمعية. كما تم حساب متوسط عائد المتر مكعب مياه المستخدمة في ري الأرز وتبين أن محافظة الدقهلية تأتي في المرتبة الاولى من حيث الميزة النسبية ومتوسط عائد الجنيه على المتر المكعب من مياه الري. وعلى ذلك يوصي البحث بضرورة التوسع في زراعة محصول الأرز في تلك المحافظات التي تتمتع بزيادة الميزة النسبية مع زيادة متوسط عائد المتر المكعب مياه المستخدم في الري، وتقليص مساحات الأرز في المحافظات التي تعاني من انخفاض الميزة النسبية وانخفاض متوسط عائد المتر المكعب من المياه خاصة مع التغيرات المائية التي تمر بها مصر. كما يوصي البحث بأهمية رفع الضرائب الضمنية عن منتج الأرز بمصر لتحسين القدرة التنافسية للأرز المصري في السوق العالمي كمصدر للعملاء الأجنبية، مع رفع الكفاءة الإنتاجية، واستنباط أصناف أقل شراهة للمياه لمواكبة المتغيرات المائية الجديدة التي تتعرض لها مصر.

الطريقة البحثية

تم الاعتماد علي الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية حيث تم حساب مصفوفة تحليل السياسة ونموذج التوازن الجزئي وتم الحصول علي البيانات الاحصائية اللازمة من مصادرها المختلفة سواء المنشورة او غير المنشورة بالجهات والمؤسسات الحكومية مثل بيانات الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك نشرات الإحصاءات الزراعية و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة (2000-2013)، وكذلك البيانات المنشورة علي الموقع الرسمي لمنظمة الاغذية والزراعة (FAO)، وبعض البيانات المنشورة علي شبكة الانترنت .

الإطار البحثي:

يتناول الإطار البحثي توضيح حساب كلا من مصفوفة تحليل السياسة الزراعية، ونموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز.

مصفوفة تحليل السياسات الزراعية

ولتقدير مصفوفة تحليل السياسات يتطلب أيضاً توضيح المدلول الاقتصادي في شرح معاملات الحماية الاسمية والفعالة ومعامل الميزة النسبية، يتطلب الأمر حساب المعادلات التالية:

$$(1) \text{معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NPC)} \\ NPC = P^d / P^b$$

حيث:

Pd: سعر المزرعة بالعملة المحلية

Pb: سعر الحدود

$$(2) \text{معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NPCi)} \\ NPCi = CTI^d / CTI^b$$

حيث:

CTI^d: تكلفة المدخلات المتاجر فيها بالسعر المحلي

CTI^b: تكلفة المدخلات المتاجر فيها بسعر الحدود

$$(3) \text{معامل الحماية الفعال (EPC)} \\ EPC = (P_i^d - \alpha \sum_{ij} P_j^b) / (P_i^d - \alpha \sum_{ij} P_j^b)$$

حيث:

P_i^d: السعر المحلي للمنتج i

ijα: الوحدات من المدخل j لكل وحدة من المنتج i

المقدمة

طرأت العديد من التغيرات الاقتصادية والهيكلية على المقتصد المصري عقب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي عام 1986 والانضمام الي منظمة التجارة العالمية. ولا شك ان تلك التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية تعتبر بمثابة تحدي حقيقي يواجه السياسة الزراعية المصرية في الاسواق العالمية لمواجهة قوي التكتلات الاقتصادية، وشرطاً اساسياً لتعميق قدرة الزراعة المصرية لحد من الرسوم الجمركية وغير الجمركية. وكان لهذه التغيرات أثر على السياسات الزراعية المطبقة على اهم المحاصيل الاستراتيجية والتي منها محصول الأرز والذي يأتي في مقدمة المحاصيل الاستراتيجية والغذائية الرئيسية في مصر، نظراً لاعتماد جميع المستهلكين على مختلف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية عليه فهو يمثل الغذاء الاساسي للمواطن المصري، كما يعتبر محصول الأرز من اهم المحاصيل التي يزداد الطلب عليها في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة.

مشكلة البحث:

تتحصر مشكلة البحث في تقييم التدخل الحكومي المباشر او غير المباشر في السياسة الزراعية التسعيرية والانتاجية المرتبطة بمحصول الأرز في مصر سواء كان ذلك للمنتج المحلي او لمستلزمات الانتاج وأثر ذلك على الانتاج والتصدير. كما تكمن مشكلة البحث في الاجابة على سؤال هام هل ما زالت مصر تتمتع بميزة نسبية في انتاج محصول الأرز ام لا؟ حيث تتخذ الدولة ممثلة في وزارة الزراعة العديد من القرارات تجاه محصول الأرز وتتمثل هذه القرارات في تحديد المساحة المزروعة بالأرز وكذلك تحديد الكميات المقرر تصديرها بما يؤثر على الميزة التنافسية لمحصول الأرز.

هدف البحث:

يستهدف البحث تحليل الوضع الراهن لمحصول الأرز في مصر، وكذلك قياس أثر السياسات السعرية على انتاج محصول الأرز، والآثار السلبية على فائض المنتج وكفاءة استخدام الموارد، كما يهدف البحث الي تقدير متوسط عائد المتر المكعب من المقنن المائي لمحصول الأرز على مستوى المزرعة والصادرات.

بينما بلغ معدلا النمو السنوي للإنتاج 4.0% مما يبرر انخفاض معدل نمو الصادرات بنحو 7.4% مما يعكس التمدد الواضح من الدولة؛ ومن هذا المنطلق يتطلع الباحثين لتقدير أثر السياسات السعرية وتأثيرها على كل من المساحة والإنتاج والصادرات.

جدول 1. تطور كل من المساحة، الإنتاج الكلي، الإنتاجية الفدائية، الاستهلاك المحلي والصادرات من محصول الأرز المصري خلال الفترة (2015-2000)

السنوات	الالف (فدان)	الالف (فدان)	الإنتاج (الف طن)	الاستهلاك المحلي (الف طن)	الصادرات نسبة الإنتاج من الألف	النسبة %
2000	1560	4	6100	3015	705	12
2001	1340	4	5500	3100	468	9
2002	1400	4	5700	3200	579	10
2003	1464	4	6000	3225	826	14
2004	1536	4	6351	3250	1095	17
2005	1593	4	6362	3320	979	15
2006	1593	4	6743	3540	1203	18
2007	1595	4	6746	3610	750	11
2008	1600	4	6772	4270	550	8
2009	1595	4	6614	3940	705	11
2010	1071	4	4493	3300	200	4
2011	1667	4	6159	3620	600	10
2012	1833	4	6775	4050	700	10
2013	1833	4	6884	4000	600	9
2014	1548	4	6565	4000	250	4
2015	1905	3	5797	4000	400	7
Max	1905	4	6884	4270	1203	18
min	1071	3	4493	3015	200	4
growth rate	1.2%	-0.01%	0.4%	2%	-4.7%	%

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثين.

ثانياً: نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز
يتناول الجزئي التالي مؤشرات الحماية السعرية متمثلة في حساب معاملات الحماية الاسمية والفعال لمحصول الأرز خلال الفترة (2000-2013) وايضاً مؤشر الميزة النسبية متمثل في معامل تكلفة الموارد المحلية حيث اسفر التقدير عن التوصل للنتائج التالية.

(1) معامل الحماية الاسمي (NPC) Nominal Protection Coefficient

يقيس معامل الحماية الاسمي درجة الانحراف بين الاسعار المحلية والعالمية، وذلك للتعرف على أثر السياسة الحكومية في حماية الانتاج المحلي اما بدعم او بفرض ضرائب غير مباشرة على هذا المنتج حيث يتبين من جدول رقم (2) أن معامل الحماية الاسمي لمحصول الارز قد بلغ اثنائه بنحو 33,0 عام 2008، بينما بلغ أقصاه بنحو 83,0 عام 2003، كما يتضح أن معامل الحماية الاسمي اقل من الواحد الصحيح حيث يشير ذلك الى ان الاسعار المحلية اقل من نظيرتها العالمية وهذا يشير الي وجود ضرائب ضمنية على منتجي الارز في مصر. كما تبين أن متوسط الضرائب الضمنية المفروضة علي مزارعي الأرز خلال متوسط الفترة (2000-2013) بلغ نحو 35% بقيمة بلغت نحو 4048 جنية للفدان.

جدول 2. مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الارز خلال الفترة (2013-2000)

السنوات	NPC		NPCI		EPC		DRC
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
2000	0.813	-553	0.914	21	0.803	-532.3	0.856
2001	0.852	-436	0.902	27	0.847	-408.5	0.852
2002	0.767	-886	0.901	31	0.755	-855.3	0.667
2003	0.832	-883	0.902	36	0.827	-846.4	0.536
2004	0.658	-2351	0.903	43	0.641	-2307.9	0.440
2005	0.629	-2854	0.903	44	0.611	-2809.3	0.406
2006	0.601	-3204	0.902	48	0.582	-3156.2	0.413
2007	0.754	-2076	0.902	52	0.744	-2024.1	0.409
2008	0.322	-11630	0.905	72	0.295	-11558.3	0.236
2009	0.452	-7866	0.906	67	0.429	-7799.0	0.301
2010	0.616	-4944	0.905	70	0.599	-4874.2	0.388
2011	0.605	-5696	0.905	75	0.588	-5621.5	0.452
2012	0.579	-6519	0.905	75	0.562	-6444.6	0.419
2013	0.571	-6773	0.910	73	0.553	-6700.1	0.455
المتوسط	0.647	-4048	0.905	52	0.631	-3996	0.488

هي قيمة الضرائب

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة والموقع الرسمي لمنظمة الاغذية والزراعة FAO.

(2) معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NPCI)

Pjd : السعر المحلي للمدخل j
Pib : سعر الحدود للمدخل i مقوماً بسعر الصرف
(4) معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) Domestic Resource Cost
 $DRC = \sum \alpha_{ij} Dv_{ij} / (P^b_i - \sum \alpha_{ij} P^b_j)$

حيث:

α_{ij} : معاملات المدخلات المتاجر فيها
 Dv_{ij} : معاملات الموارد المحلية والمدخلات غير المتاجر فيها
 v_{ij} : سعر الظل للمورد المحلي او المدخل غير المتاجر فيه
 P^b_i : سعر الحدود للمدخل المتاجر فيه
 $(\sum \alpha_{ij} P^b_j - P^b_i)$: القيمة المضافة بالاسعار الاقتصادية
نموذج التوازن الجزئي:

قامت الدراسة بتقدير نموذج التوازن الجزئي لتوضيح الاختلالات السعرية وحجم الدعم والضرائب المفروضة على منتجي ومستهلكي الأرز في مصر، والتعرف على تأثير سياسات تدخل الدولة في مجال الإنتاج والاستهلاك والإيراد الحكومي، وأثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وذلك بالاستناد على مؤشرات صافي خسارة المنتج والمستهلك الاقتصادية والتغير في فائض المنتج والمستهلك لقياس مدى رفاهية كلا منهما. كما تم قياس الإيراد الحكومي من خلال التعرف على التغير في الإيرادات الحكومية والتغير في النقد الأجنبي وصافي خسارة المجتمع الاقتصادية.

ولتقدير نموذج التوازن الجزئي يتطلب الأمر حساب المعادلات التالية:

- 1- التغير في عوائد الحكومة $\Delta GR = \left(\frac{1-NPC}{NPC} \right) (W^f - v^f)$
- 2- التغير في حسيبة النقد الأجنبي $\Delta FE = \left(\frac{1-NPC}{NPC^2} \right) (e_s v^f - n_d W^f)$
- 3- صافي الخسارة على مستوى المنتج $NEl_p = 0.5e_s W^f \left(\frac{1-NPC}{NPC^2} \right)^2$
- 4- صافي الخسارة على مستوى المستهلك $\left(\frac{1-NPC}{NPC^2} \right)^2 W^f / NEl_c = 0.5 n_d$
- 5- التغير في فائض المنتج $\left(\frac{1-NPC}{NPC} \right) v^f + NEl_p W G_p = -$
- 6- التغير في فائض المستهلك $\left(\frac{1-NPC}{NPC} \right) w^f - NEl_c W G_c = -$
- 7- صافي الخسارة المجتمعية $Net = - (NEl_p + NEl_c)$

8- حيث:

- 9- $v^f =$ قيمة الإنتاج بالاسعار المحلية.
- 10- $w^f =$ قيمة الاستهلاك بالاسعار المحلية.
- 11- $NPC =$ معامل الحماية الاسمي.
- 12- $e_s =$ مرونة العرض السعرية.
- 13- $n_d =$ مرونة الطلب السعرية.

اولاً: تحليل الوضع الراهن لمحصول الارز

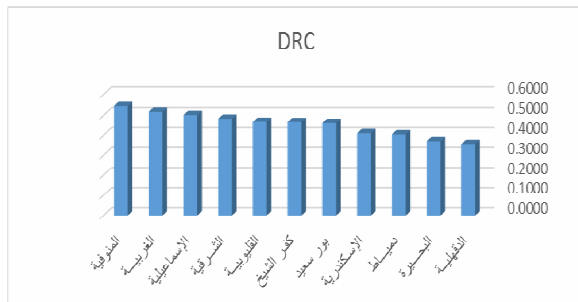
يتبين من بيانات الجدول رقم (1) ان المساحة المزروعة بمحصول الارز في مصر بلغت اقصاها عام 2015 بنحو 9,1 مليون فدان، كما بلغت المساحة اثنائها عام 2010 بنحو 071,1 مليون فدان؛ مما يعكس تدخل الدولة في تحديد المساحات المزروعة كأحد ادوات الدولة في الحد من زراعة المحاصيل الكثيفة في استخدام المياه، كما يلاحظ زيادة المساحات المزروعة بمحصول الارز بداية من عام 2011 وذلك نتيجة لغياب الرقابة بعد 25 يناير. كما تبين ان معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة بلغ 2,1%. كما يتضح ان الانتاجية الفدائية بلغت اقصاها بنحو 2,4 طن للفدان وذلك خلال الفترة (2010-2001) ثم اخذت الانتاجية في الانخفاض حتى بلغت نحو 94,2 طن للفدان عام 2015، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 1%، مما يعكس مدي تدهور الإنتاجية الفدائية لأصناف الارز المصري المزروعة حالياً.

وينعكس كل من المساحة والإنتاجية على الإنتاج الكلي حيث يتبين أن الإنتاج الكلي بلغ ادنى مستوياته عام 2010 بنحو 4493 ألف طن وبلغ أقصى مستوياته عام 2013 بنحو 6884 ألف طن بمعدل نمو سنوي بلغ 4,0%. كما يتضح ان الاستهلاك المحلي من الأرز بلغ اثنائه بنحو 3015 ألف طن عام 2000، كما بلغ أقصاه بنحو 4270 ألف طن عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ 2%. كما يتضح ان صادرات مصر من الأرز بلغت اقصاها عام 2006 بنحو 1203 ألف طن، كما بلغت اثنائها عام 2010 بنحو 200 ألف طن وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 7,4%؛ كما يتبين أن نسبة الصادرات من الإنتاج قد بلغت حديها الأقصى والأدنى عامي 2004 و2014 بنحو 8,17% و8,3% على الترتيب، وقد لوحظ ان معدلا النمو السنوي للاستهلاك 2%

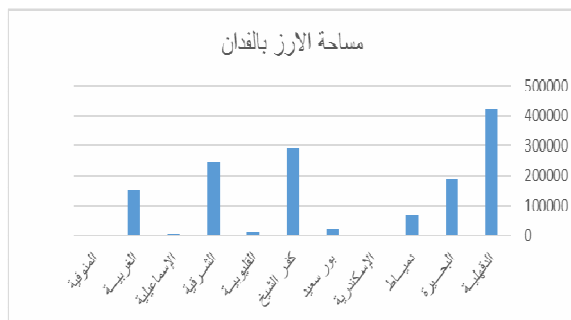
جدول 3. ترتيب محافظات الجمهورية المنتجة لمحصول الأرز طبقاً للميزة النسبية لعام 2013.

المحافظة	DRC	المساحة بالفدان	%
الدقهلية	0.3576	422725	29.9
البحيرة	0.3716	188820	13.4
دمياط	0.4051	67066	4.7
الإسكندرية	0.4113	742	0.05
بور سعيد	0.4617	22709	1.6
كفر الشيخ	0.4662	291874	20.6
القليوبية	0.4673	12819	0.9
الشرقية	0.4836	246799	17.5
الإسماعيلية	0.5022	5087	0.4
الغربية	0.5185	153502	10.9
المنوفية	0.5463	1391	0.1

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة والموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة FAO.



شكل 1. ترتيب محافظات الجمهورية المنتجة لمحصول الأرز طبقاً للميزة النسبية (2013).
المصدر: جدول (3).



شكل 2. مساحة الأرز بالألف فدان طبقاً للمحافظات المنتجة عام (2013).
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية.

النتائج والمناقشة

مؤشرات عوائد الحكومة

سوف يتم تحليل مؤشرات عوائد الحكومة من خلال مؤشري التغيير في عوائد الحكومة وحصيلة النقد الأجنبي خلال الفترة (2000-2015).
التغيير في عوائد الحكومة: يتبين من نتائج النموذج الموضحة بجدول رقم (4) وجود اختلاف ملحوظ في قيمة الضرائب الضمنية التي يتحملها مزارعي الأرز خلال السنوات الأربع الأولى من فترة الدراسة (2000-2003) مقارنة بالفترة (2004-2007) حيث بلغت قيمة الضرائب الضمنية كمتوسط للفترة السابقة ذكرهم نحو 17% و34% على الترتيب؛ ويرجع السبب في ذلك إلى تحرير أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية في عام 2003؛ مما أدى إلى تحمل الدولة لأعباء قدرت بنحو 392,0 مليار جنيه كمتوسط الفترة الأولى وزادت هذه الأعباء لتبلغ نحو 7,1 مليار جنيه كمتوسط الفترة الثانية. كما يتبين أن زيادة حجم الضرائب الضمنية التي نحو 67% و54% خلال عامي 2008 و2009 على الترتيب أدى ذلك إلى زيادة حجم الأعباء التي نحو 384,6 و732,4 مليار جنيه خلال نفس العاميين. وبتخفيض حجم الضرائب الضمنية خلال أعوام 2013، 2014 و2015 لنحو 42%، 30% و28% على الترتيب أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأعباء التي تتحملها الدولة لتبلغ نحو 381,4، 384,2 و523,1 مليار جنيه خلال نفس السنوات على الترتيب.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) التي أن NPCI أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن الموارد المحلية المتاجر فيها أقل من نظيرتها العالمية؛ مما يدل على وجود دعم ضمني على مدخلات الإنتاج المتاجر فيها. كما يتضح أن NPCI يتباين حول متوسطة 9,0 مما يشير إلى أن حجم الدعم الضئيل على مدخلات الإنتاج المتاجر فيها خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط الدعم خلال فترة الدراسة 52 جنية للفدان. وأن نسبة دعم لمزارعي الأرز لم يحدث بها أي تغيير ملحوظ في مصر خلال فترة الدراسة.

(3) معامل الحماية الفعال (EPC)

تم تقدير معامل الحماية الفعال من خلال النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية السائدة في السوق والقيمة المضافة بالأسعار العالمية كما تظهر الاختلافات في كل من الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج ويوضح مدى تقارب أسعار المنتجات الزراعية بمثلتها العالمية ويأخذ هذا المعامل في الاعتبار ظاهرة توازن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج فيوضح صافي أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كافة أسواق المنتج ومستلزمات الإنتاج. وقد بلغ معامل الحماية الفعال إناه عامي 2008، و2009 بقيمة 29,0 و42,0 على التوالي بينما بلغ أقصاه عام 2001 حيث بلغ 84,0. كما تبين أن صافي تأثير السياسات التي تتبعها الدولة على محصول الأرز متمثلة في دعم بعض مدخلات الإنتاج وضرائب ضمنية على المخرج النهائي (محصول الأرز) مما يشير إلى تحمل المنتجين ضرائب ضمنية بنحو 37% وبقيمة بلغت نحو 3996 جنية للفدان.

(4) معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)

يعكس معامل تكلفة الموارد المحلية (معامل الميزة النسبية) الكفاءة الاقتصادية الكلية للنشاط الإنتاجي وذلك من خلال تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية مع صافي تدفق النقد الأجنبي الناتج عن هذا النشاط، ويتبين من نتائج الجدول (2) أن DRC أقل من الواحد الصحيح مما يوضح أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز وهذه الميزة في تحسن مستمر خلال فترة الدراسة.

ثانياً: تقدير الميزة النسبية للمحافظات المنتجة لمحصول الأرز عام 2013. وبحساب معامل الميزة النسبية على مستوى المحافظات تبين من جدول (3) وشكل (1)، (2) أن محافظة الدقهلية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الميزة النسبية DRC حيث بلغ قيمة المؤشر 0.35 وينعكس ذلك على المساحة المزروعة لمحصول الأرز في نفس المحافظة حيث بلغت نسبتها حوالي 29.9% من إجمالي المساحة المزروعة بالأرز على مستوى الجمهورية عام 2013، ثم محافظتي البحيرة ودمياط بقيمة لمؤشر DRC بلغت حوالي 0.37، 0.40 ولكن لم تنعكس الميزة النسبية لهذه المحافظات على المساحة المزروعة بالأرز في هذه المحافظات حيث احتلت كلا من محافظتي البحيرة ودمياط المرتبة الرابعة والسادسة على التوالي وذلك من حيث نسبة المساحة المزروعة لمحصول الأرز من إجمالي مساحة الأرز على مستوى الجمهورية بنسبة بلغت حوالي 13.7%، 4.7% على الترتيب. أما محافظة الإسكندرية فهي تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الميزة النسبية بقيمة لمؤشر DRC بلغت 0.41؛ ولكن احتلت محافظة الإسكندرية الترتيب الأخير من حيث المساحة المزروعة لمحصول الأرز؛ وهذا يعكس الخلل الواضح في توظيف المحافظات طبقاً للميزة النسبية. وقد أعلنت وزارة الموارد المائية والري تحديد زراعات الأرز خلال عام 2016 على مستوى الجمهورية كمساحة إجمالية بلغت حوالي 1,076,917 مليون فدان بـ 8 محافظات بالوجه البحري وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة. كما تبين أن المساحة المقررة لكل محافظة بالفدان كما يلي (البحيرة 175 – الغربية 70 – كفر الشيخ 275 – الدقهلية 300 – دمياط 57 – الشرقية 176,4 – الإسماعيلية 3,5 – بورسعيد 20) ألف فدان. وتتسق المساحات التي أعلنتها وزارة الموارد المائية جزئياً مع النتائج المتحصل عليها من مؤشر DRC.

ثالثاً: نموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز

يعد الأرز من أهم المحاصيل النقدية التقليدية في مصر بعد تراجع المساحة المزروعة من محصول القطن، ونتيجة للتدهور الشديد الذي لحق بزراعة القطن فمن المتوقع أن يتجه المزارعي لإنتاج محصول الأرز كبديل عن زراعة القطن، ولذا من الأهمية بمكان التعرف على مؤشرات الكفاءة والرفاهية المرتبطة بهذا المحصول.

يتضح ان الدعم الضمني الموجه الي المستهلك ادي الي زيادة معدل نمو استهلاك الأرز بمعدل 2%.

• **صافي الخسارة المجتمعية:** يتبين من نتائج جدول (4) أن الدولة تتحمل أعباء ناشئة عن قيمة صافي الخسارة على مستوى المنتج وصافي الخسارة على مستوى المستهلك، فيلاحظ أن الدولة تحملت أعباء بلغت نحو 102,0 و 909,0 مليار جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية من الدراسة، وبزيادة قيمة الضرائب الضمنية لنحو 67% و 54% خلال عامي 2008 و 2009 على الترتيب ادي ذلك الي زيادة أعباء الدولة 18 و 69,1 مليار جنيه على الترتيب.

ج- مؤشرات الرفاهية

أشارت نتائج مؤشرات الرفاهية الي تحقيق المستهلكين لوفورات علي حساب منتجي الأرز في مصر

• **التغير في فائض المنتج:** أشارت نتائج جدول (4) أنه بفرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو 17% و 34% خلال الفترتين الأولى والثانية، انعكس ذلك في صورة أعباء علي المنتجين لتبلغ نحو 398,1 و 383,8 مليار جنيه علي الترتيب، وبزيادة الضرائب الضمنية لتبلغ نحو 67% و 54% عامي 2008 و 2009 ترتب علي ذلك زيادة أعباء المنتجين حيث بلغ انخفاض فائض المنتج لنحو 167,1 و 277,54 مليار جنيه علي الترتيب.

• **التغير في فائض المستهلك:** أشارت نتائج نموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز الي انه بفرض ضرائب ضمنية تقدر بنحو 17% و 34% خلال متوسط الفترتين الأولى والثانية لينعكس ذلك علي زيادة فائض المستهلك ليبلغ نحو 819,0 و 89,4 مليار جنيه علي الترتيب، وبزيادة الضرائب الضمنية علي المنتجين لتصل لنحو 67% و 54% خلال عامي 2008 و 2009 ادي الي زيادة فائض المستهلك ليبلغ 95,128 و 92,37 مليار جنيه علي الترتيب. وفي النهاية يمكننا القول أن المستهلك حقق فائض واستفادة علي حساب المنتج والدولة علي حد سواء

• **التغير في حصيلة النقد الأجنبي:** يتكامل هذا المؤشر مع المؤشر السابق، حيث يتضح من نتائج جدول (4) أن الدولة تواجه انخفاض في حصيلة النقد الأجنبي يقدر بنحو 837,0 و 321,4 مليار جنيه خلال متوسط الفترتين الأولى والثانية نتيجة لفرض ضرائب ضمنية 17% و 34% على الترتيب. وبزيادة حجم الضرائب الضمنية الي نحو 67% و 54% خلال عامي 2008 و 2009؛ ادي ذلك الي زيادة مواجهة الدولة لانخفاض في حصيلة النقد الأجنبي والتي بلغت نحو 5,45 و 6,21 مليار جنيه على الترتيب.

• **مؤشرات الكفاءة**

وبتقدير مؤشرات الكفاءة والمتمثلة في صافي التأثير على مستوى المنتج، صافي التأثير على مستوى المستهلك وصافي التأثير على مستوى المجتمع كمحصلة للمؤشرين السابقين.

• **صافي الخسارة على مستوى المنتج:** يتبين من نتائج جدول (4) أنه في حال زيادة فرض ضرائب ضمنية من 17% الي 34% خلال (2000-2003) و (2004-2007) ادي ذلك لزيادة صافي خسارة المنتج من نحو 362,0 مليار جنيه الي نحو 967,2 مليار جنيه ويمعدل زيادة قدر بنحو 717% عن الفترة الأولى، كما زادت الضرائب الضمنية لتبلغ نحو 67% و 34% خلال عامي 2008 و 2009 على الترتيب مما ادي الي زيادة صافي خسارة المنتج لتبلغ نحو 5,114 و 7,28 مليار جنيه.

• **صافي الخسارة على مستوى المستهلك:** فمن الملاحظ أن الضرائب الضمنية التي يتحملها المنتجون انعكست في صورة دعم ضمني للمستهلك، حيث تبين ان بزيادة الضرائب الضمنية من 17% خلال الفترة الأولى الي نحو 34% خلال الفترة الثانية ادي الي زيادة صافي الخسارة على مستوى المستهلك من 260,0 مليار جنيه الي نحو 057,2 مليار جنيه، وبزيادة قيمة الضرائب الضمنية على مستوى المنتج الي نحو 67% و 34% عامي 2008 و 2009 على الترتيب؛ ادي ذلك الي زيادة صافي الخسارة على مستوى المستهلك لتبلغ نحو 8,95 و 69,22 مليار جنيه. كما

جدول 4. نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئي بالمليون جنيه لمحصول الأرز خلال الفترة (2000 - 2015)

السنوات	التغير في عوائد الحكومة	التغير في حصيلة النقد الأجنبي	صافي الخسارة على مستوى المنتج	صافي الخسارة على مستوى المستهلك	التغير في فائض المنتج	التغير في فائض المستهلك	صافي الخسارة المجتمعية
2000	-382.6	-715	318	-208.4	-1235.1	661.8	-109.3
2001	-224.4	-490	188	-140.6	-783.5	476.3	-47.4
2002	-478.8	-1153	546	-406.8	-1949.2	1194.5	-139.3
2003	-483.1	-991	399	-284.8	-1626.9	944.6	-114.5
2004	-1544.8	-3718	2445	-1660.2	-7146.3	4066.0	-784.7
2005	-1806.1	-4684	3347	-2318.0	-9222.7	5384.0	-1029.4
2006	-2152.6	-5902	4621	-3218.9	-12006.5	7096.4	-1401.7
2007	-1330.7	-2980	1456	-1034.0	-5156.5	3014.2	-422.1
2008	-6384.9	-45471	114513	-95813.2	-167075.9	128956	-18699.9
2009	-4732.7	-21559	28713	-22697.3	-54277.7	37926.2	-6016.0
2010	-1303.2	-7279	4687	-4568.0	-12513.5	10316.4	-118.9
2011	-3211.7	-10646	7945	-6196.6	-20643.7	13660.3	-1748.4
2012	-3948.4	-14103	11378	-9025.4	-28075.9	19007.2	-2352.5
2013	-4318.0	-14825	12445	-9595.6	-30217.6	19922.5	-2849.4
2014	-2384.0	-7509	4333	-3503.3	-13148.3	8874.4	-829.7
2015	-1523.4	-6233	3214	-2943.0	-10122.1	7709.6	-271.2

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثين.

جدول 5. ترتيب المحافظات المنتجة للأرز طبقاً لمتوسط عائد وحدة المياه المستهلكة لمحصول الأرز بالجنيه / متر مكعب عام (2013).

المحافظة	إيراد الجنيه/ فدان	إجمالي التكاليف الجنيه / فدان	صافي العائد الجنيه / فدان	صافي العائد من وحدة المياه المستهلكة لكل محصول الجنيه / م ³
الدقهلية	9324.5	4636	4688.5	0.71
البحيرة	8831	4590	4241	0.64
دمياط	7925.55	4519	3406.55	0.51
الإسكندرية	8017.9	4755	3262.9	0.49
بور سعيد	8125	4961	3164	0.48
الشرقية	8572	5561	3011	0.45
كفر الشيخ	8467.2	5662	2805.2	0.42
القليوبية	7842	5290	2552	0.38
الغربية	8852.4	6429	2423.4	0.36
الإسماعيلية	6646	4710	1936	0.29
المنوفية	6843	5519	1324	0.20

المقنن المائي 6650م³/فدان عام 2013.

صافي العائد من وحدة المياه المستهلكة = صافي عائد الفدان/المقنن المائي
المصدر: جمعت وحسبت من بيلت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية.

رابعاً: تقدير متوسط صافي عائد وحدة المياه المستخدمة في ري محصول الأرز بالجنيه / متر مكعب عام (2013).

يمكن الهدف من حساب هذا المؤشر في الوصول لتقدير متوسط صافي العائد للمتر المكعب من المياه (بالجنيه / م³) على مستوى المحافظات وذلك لربطه بمؤشر الميزة النسبية على مستوى المحافظات لدعم متخذ القرار في اختيار محافظات زراعة الأرز بما يحقق الفائدة للمزارع والولة في نفس الوقت.

ويتبين من نتائج جدول (5) ان محافظة الدقهلية تتربع علي عرش انتاج الارز في مصر، حيث تحتل المرتبة الأولى طبقاً لتقدير صافي عائد وحدة المياه المستهلكة بمقدار 71,0 جنية لكل متر مكعب من مياه الري، تليها كل من البحيرة، دمياط والاسكندرية بمقدار 64,0، 51,0، 49,0 جنية لكل متر مكعب علي الترتيب من المقنن المائي لمحصول الارز عام 2013. مع الاخذ في الاعتبار أن هذه المحافظات هي نفسها الاعلى من حيث الميزة النسبية.

المراجع

رياض السيد احمد عمارة، تقييم القدرة التنافسية والاثار الاقتصادية لسياسة انتاج محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد والتشريع، 140-185 (2002).

هناى محمد على أبو العلا، دراسة اقتصادية لكفاءة استخدام الموارد الزراعية في إنتاج أهم المحاصيل الحقلية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة المنصورة، 236 ص (2016)

هند عبد المحسن لطفي محمد، دراسة اقتصادية لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية، ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة المنصورة (2015).

ايهاب فتحي ابراهيم الشرفاوي، السوق العالمي للأرز، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس (2014).

حجازي محمد عبد الوهاب عبد الله، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على إنتاج بعض الحاصلات الرئيسية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنيا.

التوصيات:

يوصي البحث بزيادة المساحات المزروعة من الأرز في المحافظات ذات الميزة النسبية الأعلى وهي الدقهلية، البحيرة، دمياط، اسكندرية، بور سعيد، وكفر الشيخ وذلك على حساب المساحات المزروعة في المحافظات منخفضة الميزة النسبية، مع الأخذ في الاعتبار متوسط صافي عائد المتر المكعب من المياه المستخدمة في الري حيث تعد هذه المحافظات الدقهلية، البحيرة، دمياط والاسكندرية هي الأعلى من حيث متوسط صافي عائد وحدة المياه المستخدمة في الري وعلي ذلك يستطيع صانع القرار تحديد المساحات داخل كل محافظة من المحافظات المنتجة للأرز.

كما يوصي البحث بأهمية رفع الضرائب الضمنية عن منتجي الأرز بمصر لتحسين القدرة التنافسية للأرز المصري في السوق العالمي كمصدر للعمات الأجنبية، والحفاظ على مساحات الأرز في محافظات الدلتا لتقليل نسبة الملوحة، مع رفع الكفاءة الإنتاجية واستنباط أصناف أقل شراهة للمياه لمواكبة المتغيرات المائية الجديدة التي تتعرض لها مصر.

كما يوصي البحث بتقديم بدائل غير تقليدية للمزارع في المحافظات الأقل في الميزة النسبية للأرز والأكثر في استهلاك المياه لتكون حافز للمزارع لتخلي عن زراعة الأرز في هذه المحافظات مثل النباتات الطبية والعطرية.

The Economic Impacts of the Price Policies Case Study (Rice in Egypt)

Attiat M. El. Abo-Zaid and Fatma A. Mansour

Agri-Economics - faculty of Agriculture - Cairo University

ABSTRACT

Rice comes at the top of the strategic food crops in Egypt. Because of the fact that many consumers at various economic and social levels depend on it as a source of energy, it is the basic food for the Egyptian consumers. The research problem is to evaluate the direct and indirect government intervention in agricultural policy related to pricing for rice in Egypt for both the local output or inputs markets. The research objective to study the development of rice cultivation in Egypt that showed the maximum area cultivated was 1.9 million feddan in 2015 and reached the lowest level 1.071 million feddan in 2010. A notable increase in the cultivated area was noticed since Jan 25 2011 due to the absence of control. On the other hand, rice exports reached its maximum in 2006 with 1203 thousand ton and reached the lowest level in 2010. The percentage of exports to output of rice reached its maximum in 2004 and minimum in 2014 with 17.8% and 3.8%, respectively. The research as well aim at measuring the comparative advantage by using Policy Analysis Matrix (PAM) to identify different indicators like Nominal Protection Coefficient (NPC) and Effective Protection Coefficient (EPC) and Domestic Resources Costs (DRC) for rice for different governorates and at the national level. Results indicate that the NPC reached its lowest level in 2008 with 0.32 and reached its maximum level 0.83 in 2003 where a value lower than one indicates that local prices are lower than international prices which suggests the presence of implied taxes on rice producers in Egypt. The EPC results show that the indicator reached its maximum in 2001 with 0.84 and reached minimum level in 2008 and 2009 with 0.29 and 0.42 respectively. The DRC indicator show that Egypt has a competitive advantage for rice and the advantage increases in some governorates compared with others. Furthermore, Partial Equilibrium model (PEM) was adopted to analyze the applied and suggested policies for the crop under study. Results showed that implied taxes were reflected as implied subsidy for consumers, which increased consumer surplus over producer surplus. Additionally the government bears the deadweight loss from the consumer and the producer. The average return on cubic meter of water was calculated in order to rank governorates according to comparative advantage indicators. Results indicate that Dekahlia governorate was ranked first in terms of competitive advantage and the average return per cubic meter of irrigated water. Based on the results, the paper provides some policy recommendation, which can be presented as follows: first, the cultivated area with rice crop should be expanded in governorates, which have a comparative advantage and reaches high return per cubic meter of water. Second, improved technologies such as varieties that need less water will be of great importance especially under the current water crisis.